

29 أغسطس/آب 2001

رقم الوثيقة: MDE 01/006/2001 – بيان صحفي رقم 152

## الشرق الأوسط/شمال أفريقيا : يوم "المختفين" - آن الأوان لقول الحقيقة كاملةً

قالت منظمة العفو الدولية اليوم بمناسبة يوم "المختفين" للعام 2001 إن "مئات الآلاف من الأشخاص قد اختفوا على مدى العقود الماضية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أغلبيتهم في العراق."

وأضافت المنظمة "مع الإقرار بأن السلطات في بعض الدول وضعت في الأعوام الأخيرة آليات للنظر في مصير أولئك الأشخاص الذين "اختفوا"، إلا أن مصير آلاف عديدة من المختفين ما زال مجهولاً. ولن يتم إنصاف الضحايا وعائلاتهم حتى إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة وحيادية في كل حالة فردية من حالات "الاختفاء" في المنطقة".

- في 1 أكتوبر 1980 قُبض على سبعة أشقاء من آل الهاشمي في مناطق مختلفة من بغداد في العراق. ويُعتقد أنهم قُبض عليهم كـ "رهائن" عوضاً عن شقيق آخر فر من العراق. وفي العام 1983 أُعدم إسماعيل الشقيق الأكبر للأشقاء من عائلة الهاشمي. ويظل مصير الأخوة الستة المتبقين في طي الجھول.

- شوهه الإمام موسى الصدر، وهو رجل دين شيعي بارز في لبنان ومولود في إيران، آخر مرة في 31 أغسطس/آب 1978 في طرابلس الغرب بليبيا. وكان بصحبته الشيخ محمد يعقوب وعباس بدر الدين وهو صحفي، وقد "اختفى" كلاهما أيضاً منذ ذلك الحين. وبحسب ما ورد كان من المقرر أن يجتمع الإمام موسى الصدر البالغ من العمر خمسين عاماً في حينه بالعقيد معمر القذافي في اليوم الذي "اختفى" فيه. وزعمت السلطات الليبية أن موسى الصدر غادر إلى إيطاليا في ذلك اليوم، لكن ذلك يتعارض مع التحقيقات التي أجرتها السلطات الإيطالية وأكدت أنها صادرة عن محكمة إيطالية.

- اقتيد محمد محمدي، وهو تاجر عمره 63 عاماً، من منزله في قرية تقع في إقليم رليزان في الجزائر في 5 أكتوبر 1996 عند تمام الساعة 9,30 مساءً من جانب أعضاء الحرس الشعبي المحلي. ورأى الجيران والمارة الذين شاهدوا العملية محمد وهو يوضع في سيارة تعود إلى الحرس الشعبي المحلي. وعلمت عائلته أنه بعد احتجازه ليلة واحدة في رليزان، نُقل إلى ثكنة عسكرية في كيلا، لكنها لم تسمع أي أخبار أخرى عنه منذ ذلك الحين.

وفي الجزائر "اختفى" آلاف الرجال والنساء خلال العقد الماضي بعد أن اقتادتهم قوات الأمن. ويشكل الضحايا مجموعة متنوعة جداً من الأشخاص. وينتمون إلى جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإلى معظم مناطق البلاد. وطاول الاختفاء أشخاصاً من جميع الأعمار.

و"اختفى" الضحايا بعد أن اقتيدوا من منازلهم أو أماكن عملهم أو من أمكنة أخرى، غالباً على مرأى من الأقارب أو الجيران أو الزملاء على أيدي رجال الشرطة أو الدرك أو الوحدات الأمنية العسكرية، فضلاً عن ميليشيات تسليحها الدولة. ويُعتقد أن بعض "المختفين" قد اعتُقلوا للاشتباه بعلاقتهم على نحو ما بإحدى المجموعات المسلحة. أما الآخرون فقد أُتهموا بإقامة مثل هذه العلاقة. وبالنسبة للبعض الآخر، لا يوجد سبب واضح "لاختفائهم".

وتحمّل أقارب "المختفين"، وبخاصة أمهاتهم وزوجاتهم، العبء الأكبر من المأساة، حيث واجهوا التعقيدات البيروقراطية إضافة إلى الألم والقنوط والمصاعب الاقتصادية. ولم تألُ العائلات جهداً لمحاولة الحصول على أي خبر مهما كان صغيراً حول مكان وجود أقاربها المختفين. ولم تؤت استفساراتها لدى السلطات ثمارها في معظم الأحيان، وفي الحالات القليلة التي أُعطيت فيها أجوبة، قيل للعائلات عادة إن السلطات لا علم لها "بالمختفين"، أو إنهم هربوا للتحاق بإحدى الجماعات المسلحة أو إنهم خُطفوا وربما قُتلوا من جانبها. ولكن هذه الإيضاحات غالباً ما تتناقض مع روايات شهود العيان على اعتقال الشخص "المختفي" والأبناء اللاحقة التي يتم تلقيها من أشخاص التقوا به في معتقل سري وأُفرج عنهم لاحقاً.

وحتى العام الماضي، كانت قضية "المختفين" موضوعاً مُحرمًا في الجزائر ولم تلق اهتماماً يُذكر على الصعيد الدولي، وطوال سنوات، امتنعت عائلات "المختفين" عن الاحتجاج العلني خوفاً على سلامة أقاربها المعتقلين وسلامتها. لكن خلال العام 1998 تغلبت المزيد من العائلات على مخاوفها. ونتيجة لذلك، أدت احتجاجاتها وعمليات كسب التأييد المتواصلة التي قامت بها إلى مناقشة القضية في البرلمان وفي الشوارع وعلى الصفحات الأولى للصحف الوطنية.

وفي العراق، يظل مصير مئات الآلاف من الأشخاص الذين "اختفوا" منذ مطلع الثمانينيات دون حل. فمثلاً، مع اندلاع الحرب الإيرانية - العراقية في العام 1980 أُبعدت إلى إيران عائلات عربية مسلمة شيعية وأخرى تنتمي إلى أكراد فيلي بكاملها بعدما أعلنت السلطات العراقية أنها تنحدر من "أصل إيراني". وألقي القبض على الآلاف من الأفراد المذكور في هذه العائلات و"اختفوا". وفي العام 1983 قبضت القوات العراقية على نحو 8000 رجل وفتى تتراوح أعمارهم بين 8 أعوام و70 عاماً ينتمون إلى عشيرة البرزاني بالقرب من مدينة أربيل الواقعة في شمال العراق ونُقلوا إلى أماكن مجهولة. وقد "اختفوا" جميعهم.

وفي العام 1988 وفي بحر ثلاثة إلى أربعة أشهر، يُعتقد أن أكثر من 100,000 مدني كردي "اختفوا" في ما سُمي بعملية الأنفال عندما نفذت الحكومة العراقية برنامجاً لتدمير القرى والبلدات في جميع أنحاء كردستان العراقية. وفي نهاية حرب الخليج (الثانية) وعقب انتفاضة مارس/آذار 1991 ضد الحكومة التي قام بها المسلحون الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال، قبض على 106 رجال دين وطلبة من الشيعة المسلمين في مدينة النجف الواقعة في جنوب البلاد. ويظل مصيرهم ومكان وجودهم في طي المجهول حتى الآن. وخلال الفترة ذاتها، عندما انسحبت القوات العراقية من الكويت، قبض على أكثر من 600 من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى واقتيدوا إلى العراق. ورغم الضغط الدولي، لم يُسمع أي شيء عنهم. واستمرت ممارسة عمليات "الإخفاء" من جانب السلطات العراقية

في التسعينيات مع اعتقال و"اختفاء" المئات من المشتبه بانتمائهم إلى الجماعات المعارضة، مثلاً عقب اغتيال آية الله صادق الصدر في فبراير/شباط 1999.

وفي لبنان، اختفى آلاف الأشخاص خلال الحرب الأهلية التي استمرت من العام 1975 وحتى العام 1990. وأقدمت جميع الميليشيات العاملة في لبنان على خطف الأشخاص المشتبه في تأييدهم للجماعات الأخرى؛ وتعرض العديد من الضحايا للقتل فيما بعد ونُقل بعضهم إلى معتقلات خاضعة لسيطرة الميليشيات. وأسرت القوات السورية والإسرائيلية العاملة في لبنان العديد من المواطنين اللبنانيين الآخرين. وسلّمت الميليشيات البعض الآخر إلى حلفائها السوريين أو الإسرائيليين. ويظل أغلبية الضحايا في عداد المفقودين.

وبعد سنوات من الاحتجاجات داخل لبنان، بقيادة لجنة أقارب المخطوفين والمفقودين وإجراء تحقيقين أوليين، شكلت الحكومة اللبنانية في نهاية الأمر لجنة تحقيق في حوادث "الاختفاء" في يناير/كانون الثاني 2000. واستجوبت اللجنة عائلات الضحايا وأفراد الميليشيات السابقة وزارت مواقع القبور الجماعية. وأُرسلت إلى الحكومة السورية وعبر اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الحكومة الإسرائيلية قوائم بأسماء "المختفين" الذين قيل إن سوريا وإسرائيل قد اعتقلتهم. ونفت كلا الحكومتين علمهما بمكان وجود الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة.

بيد أن العائلات احتجت ضد النتائج التي توصلت إليها اللجنة وهي أنه ليس بين "المختفين" أحياء في لبنان وأن الأحياء في لبنان والمفقودين منذ مدة لا تقل عن أربع سنوات يجب اعتبارهم أمواتاً. وتجري لجنة تحقيق جديدة شكّلت في العام 2001 بحثاً متعمقاً حول مصير "المختفين". وقد عُثر في السجون السورية على بضعة أشخاص أحياء كان يُعتقد أنهم "مختفون"، بينما لم يُجرَ بعد تحقيق كامل في إسرائيل حول قبر جماعي واحد على الأقل يقال إنه يعود إلى 1982.

وفي المغرب "اختفى" المئات من المغاربة والصحراويين على أيدي أجهزة الأمن المغربية بين مطلع الستينيات وأواخر الثمانينيات. وفي يونيو/حزيران 1991 أُطلق سراح نحو 300 صحراوي من المعتقلين السريين في قلعة مجونا والعيون بعد "اختفاء" دام 16 عاماً. وفي نهاية العام 1991 أُفرج عن حوالي 30 مغربياً من معتقل تزماملت السري بعد اختفاء دام 18 عاماً. وتوفي في الاعتقال السري زهاء 50 صحراوياً و30 مغربياً من "المختفين" بين العام 1976 والعام 1991 في المعتقلات السرية في أجدز وقلعة مجونا والعيون وتزماملت. ومازال مئات آخرون في عداد المفقودين.

وحتى الآن قدمت لجنة تحكيم، شكلها الملك محمد السادس في يوليو/تموز 2000 لتحديد مقدار التعويض عن الأضرار المادية والنفسية التي لحقت بضحايا "الاختفاء" وعائلاتهم، تعويضات في عشرات الحالات. بيد أن المئات من "المختفين" السابقين وعائلات الضحايا يواصلون دعوة السلطات إلى ضمان إجراء تحقيقات كاملة.

ويظل مصير مئات الأشخاص الذين "اختفوا" في اليمن منذ أواخر الستينيات في طي الجھول. وقد "اختفى" أشخاص عقب اعتقالهم على أيدي قوات الأمن أو الميليشيات، وبخاصة خلال الصراعات السياسية على السلطة أو على أثرها. ووقعت حوادث "اختفاء" واسعة النطاق خلال الحرب الأهلية التي اندلعت في مايو/أيار 1994، وفي يناير/كانون الثاني 1986 عندما نشبت حرب أهلية دامت 10 أيام بين مختلف فصائل الحزب الاشتراكي اليمني. ويبدو أن التعهدات التي قطعتها الحكومة بإجراء تحقيقات في حالات "المختفين" منذ العام 1994 لم تُنفذ.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 1990 صرّحت الحكومة اليمنية أن الذين "اختفوا" قبل العام 1978 قد أُعدموا بعد محاكمات بإجراءات مقتضبة. وفيما يتعلق بالذين "اختفوا" قبل العام 1986، ذكرت أنه تم الإفراج عن بعض الأفراد، لكنها لا تملك أية معلومات حول أفراد آخرين ذكرت منظمة العفو الدولية أسماءهم. وقالت الحكومة إنها ستنتظر في أية حالة تقدمها المنظمة. وفي العامين 1992 و 1996 قدمت منظمة العفو الدولية ما مجموعه 269 حالة إلى الحكومة للتحقيق فيها، بما فيها حالات سجناء "اختفوا" في اليمن منذ العام 1970. وتعهد النائب العام آنذاك بإجراء تحقيقات في حالات الأشخاص الذين أُعلن "اختفاؤهم" منذ العام 1994، ووجد 27 حالة "اختفاء".

وفي هذا اليوم تضم منظمة العفو الدولية صوتها إلى صوت عائلات "المختفين" وتدعو جميع الحكومات إلى إجراء تحقيقات كاملة، وفق المعايير الدولية، في جميع حوادث "الاختفاء"، وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة، وضمان دفع تعويضات كافية إلى الناجين من حوادث "الاختفاء" وإلى أقرباء الذين ما زالوا "مختفين". انتهى